

Distr.
GENERAL

S/2000/13
11 January 2000
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

مجلس الأمن



التقرير الثاني عن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون المقدم من الأمين العام عملاً بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)

أولا - مقدمة

١ - طلب إليّ مجلس الأمن، في الفقرة ٢٦ من قراره ١٢٧٠ (١٩٩٩) المؤرخ ٢٢ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، أن أقدم إليه كل ٤٥ يوماً تقريراً يشمل المستجدات التي تطرأ على حالة عملية السلام والظروف الأمنية على أرض الواقع وحجم النشر المستمر لأفراد فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وهذا التقرير هو ثاني تقرير يقدم وفقاً لهذا الطلب، ويغطي ما جد من تطورات منذ تقديم تقرير الأول المؤرخ ٦ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1223).

٢ - وفي رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩ (S/1999/1285) الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن، أبلغت المجلس بأن نيجيريا قررت استعادة قواتها المشاركة في فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون. وفي تلك الرسالة نفسها، أوصيت أيضاً بأن يأذن مجلس الأمن، في أقرب وقت ممكن، بزيادة العنصر العسكري في بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وبتوسيع نطاق ولاية البعثة لتمكينها من الاضطلاع بالمهام التي يضطلع بها الآن فريق المراقبين العسكريين. وفي المشاورات غير الرسمية التي أجريت في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، ناقش أعضاء مجلس الأمن التغييرات الموصى بإجرائها في ولاية البعثة وقوامها في ضوء انسحاب فريق المراقبين العسكريين، وطلبوا إلى الأمانة العامة موافاة المجلس بمزيد من المعلومات التفصيلية في أقرب وقت ممكن. وتلبية لهذا الطلب، يتضمن هذا التقرير تفصيلاً للولاية المقترحة ولمفهوم العمليات المقترح لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون بعد توسيع نطاقها، فضلاً عن قوام القوة التابعة للبعثة وتشكيلها.

ثانياً - التطورات الرئيسية

التطورات السياسية

٣ - خلال الأسبوع الأخير من كانون الأول/ ديسمبر والأسبوع الأول من كانون الثاني/يناير، اجتازت الحالة في سيراليون فترة صعبة حيث واصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا انسحابه من عدة مواقع رئيسية في المحافظات وعارض حزب الجبهة المتحدة الثورية تنفيذ بعض جوانب عملية السلام. وقد خفت بعض الشيء حدة التوترات الخطيرة التي نجمت عن ذلك بنشر

قوات بعثة الأمم المتحدة في سيراليون في المناطق الريفية، بما في ذلك ماكينى وماغبوراك، الواقعة تحت سيطرة حزب الجبهة المتحدة الثورية. كما أن عمليات النشر المعجل لقوات البعثة قد ساعد على إعادة الهدوء العام، ويرجى أن يفتح هذا الطريق أمام جهود إيصال المساعدة الإنسانية وأن يتيح حرية التنقل للسكان المدنيين وأن يمكن من إعادة السلطة المدنية.

٤ - وفي مؤتمر صحفي عُقد في فريتاون في ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، عرض فوداي سنكوه، زعيم حزب الجبهة المتحدة الثورية، ورقة موقف صادرة عن الحزب بشأن انتهاكات مدعاة لاتفاق لومي للسلام. وفي تلك الورقة، وجَّه الحزب الانتقاد إلى الحكومة وإلى المجتمع الدولي لعدم توفير الموارد المالية التي يحتاجها الحزب للمشاركة في مختلف آليات مراقبة وقف إطلاق النار، أو لتحويل الجبهة المتحدة الثورية إلى حزب سياسي. وأعرب الحزب في تلك الورقة عما يساوره من شواغل بشأن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وقوامها وأعلن أنه لن يسمح بنشر البعثة في المناطق الخاضعة لسيطرته إلى أن تتقلد لجان مراقبة وقف إطلاق النار على صعيد المقاطعات مهامها. وفي رسالة مؤرخة ٤ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠ موجهة إليّ، كرر السيد سنكوه الإعراب عن بعض هذه الشواغل، ولكنه أكد أيضا التزامه بالتنفيذ التام لاتفاق لومي وأوضح أنه لا توجد لدى حزب الجبهة المتحدة الثورية اعتراضات على إنشاء البعثة ونشرها.

٥ - ونشرت الحكومة من جانبها ردا شاملا على ورقة حزب الجبهة المتحدة الثورية، دافعت فيه عن ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وأكدت تأييد الرئيس أحمد تيجان كبه للنشر السريع للبعثة في جميع أنحاء البلد. وفي ٣١ كانون الأول/ ديسمبر، وبعد مناقشات مكثفة، قررت اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، التي يرأسها الرئيس كبه، أن يتواصل على الفور نشر البعثة وأن تجد الحكومة طريقة لإنشاء لجان مراقبة وقف إطلاق النار في شتى أنحاء البلد وإتاحة الفرصة لممثلي حزب الجبهة المتحدة الثورية للمشاركة فيها. وفيما بعد، وعلى الرغم من التعويق الذي عمدت إليه في البداية بعض عناصر الجبهة المتحدة الثورية على الصعيد الميداني، تم النشر بنجاح في ماكينى، وماغبوراك، ودارو، ومجمع بورت لوكو، ولونغفي وأجزاء من فريتاون.

٦ - ونتيجة لقرار اتخذته اللجنة الوطنية المعنية بنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، قام السيد سنكوه بزيارة منطقتي بو وكينيمبا، وبرفقته نائب وزير الدفاع وقائد قوة فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، بوصف ذلك جزءا من جهد يستهدف بناء الثقة ونشر الوعي والتشجيع على نزع سلاح المقاتلين السابقين في هاتين المنطقتين. بيد أن عددا قليلا من المقاتلين السابقين قدموا أنفسهم لنزع السلاح.

٧ - وتولى ممثلي الخاص، أولوييمي آدينيجي، مهام منصبه في فريتاون في ١١ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩.

الحالة الأمنية

٨ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة الأمنية محفوفة بالخطر. ففي ٦ كانون الأول/ ديسمبر، قام قائد من قيادة الجبهة المتحدة الثورية، هو سام بوكاري، باحتجاز اثنين من موظفي منظمة أطباء بلا حدود في بويديو. وتمت معالجة هذه الحادثة بصورة سلمية بمساعدة بعثة الأمم المتحدة في سيراليون والقيادات الإقليمية؛ وأفرج عن الرهينتين دون أذى في ١٦ كانون الأول/ ديسمبر. وقد هدأت الحالة في المحافظة الشرقية، وبخاصة منطقة كيلاهون، بعد أن غادر سام بوكاري البلد في ١٨ كانون الأول/ ديسمبر. ويبدو حالياً أنه بعد رحيله أكد جميع قادة الجبهة المتحدة الثورية في المحافظتين الشمالية والشرقية أو معظمهم التزامهم من جديد تجاه زعيم حزب الجبهة المتحدة الثورية سنكوه.

٩ - ولا تزال هناك شواغل خطيرة إزاء التفشي المتزايد لانعدام سيادة القانون وأعمال اللصوصية والنهب، خصوصاً في فريتاون وما حولها وفي منطقتي لونغي وبورت لوكو. ويقع كثير من الانتهاكات لوقف إطلاق النار ومن حوادث التحرش بالمدنيين التي ترتكبها فيما يبدو عناصر من جيش سيراليون السابق ترابط في منطقة أوكرا هيلز. وبالإضافة إلى ذلك، أبلغ عن حدوث محاولات لتهريب أسلحة إلى فريتاون، مما حدا بالحكومة وبعثة الأمم المتحدة في سيراليون إلى اتخاذ تدابير أمنية تكميلية. وفي الوقت نفسه، تدهورت حالة الأمن في عدة مراكز لنزع السلاح (انظر الفقرات ٩-١٣ أدناه). بيد أن الحكومة، بعد أن أشارت إلى حدوث شيء من التحسن في الأحوال الأمنية في العاصمة، رأت أن من الممكن تقصير مدة حظر التجول المفروض حالياً في فريتاون بمقدار ساعتين.

نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع

١٠ - كان التقدم المحرز في برامج نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع بطيئاً جداً، ويحتمل أن يكون ذلك راجعاً إلى قيام مختلف الأفرقة بتقييم تطور الحالة فضلاً عن نشر قوات البعثة وإعادة قوات فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إلى أوطانها. ويبدل كل من الحكومة وشركائها الخارجيين في الوقت الحاضر جهوداً تهدف إلى زيادة قدرة مختلف مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج وخاصة في منطقة ماكين/ ماغبوراك. وفي الوقت ذاته، أدى سحب قوات فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا الموجودة في دارو إلى تفكيك منطقة استقبال واحدة لأغراض نزع السلاح. وفي ١٠ كانون الثاني/يناير، كان هناك ما يزيد على ٦ ٠٠٠ فرد من المقاتلين السابقين موجودين في مراكز نزع السلاح. وفي رسالة مؤرخة ٦ كانون الثاني/يناير، أشار الرئيس كبه إلى أن عدد المقاتلين السابقين المزعوم الذي يتردد كثيراً والبالغ خمسة وأربعين ألف مقاتل قد يكون "مبالغاً فيه".

١١ - وإلى جانب البطء الشديد في تقدم عملية التسريح هناك اضطرابات مستمرة بين المقاتلين السابقين في معسكرات نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونغي وبورت لوكو. وقد حقق دفع الشريحة الأولى من مبلغ الـ ١٥٠ دولاراً من بدل المقاتلين هدوءاً مؤقتاً في الفترة الأخيرة من كانون الأول/ ديسمبر. بيد أن السماح للمقاتلين السابقين بمغادرة المعسكرات تأخر بسبب مشاكل سوقية، ومن ذلك

إعداد بطاقات الهوية، وتلك مسألة يتعين على الحكومة وشركائها الخارجيين، أن يعالجوها على وجه السرعة. وهناك أيضا قلق من أن عددا كبيرا من المقاتلين القدماء الذين يسمح لهم بالمغادرة قد يذهبون إلى فريتاون نظرا لعدم توفر وسائل للذهاب إلى أجزاء أخرى من البلد، الأمر الذي سيزيد من حدة حالة انعدام الأمن. علاوة على ذلك لا يزال يتعين على مختلف المجموعات المسلحة أن تتقدم بالمعلومات المطلوبة بشأن قوتها العسكرية.

١٢ - وفي ٣ كانون الثاني/يناير، حاول ما يقرب من ١٠٠ من المقاتلين السابقين في بورت لوكو مهاجمة مكتب البعثة في المعسكر المحلي لنزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، إلا أن حراس الأمن التابعين لفريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا أوقفوهم بأن أطلقوا طلقات تحذيرية. وقد جرح أربعة من المقاتلين السابقين ومدنيان أثناء الاضطرابات، وأصيبت بضع مركبات تابعة للأمم المتحدة بأضرار طفيفة. وفي ٩ كانون الثاني/يناير، هاجم عدة مقاتلين سابقين ضابطا نيجيريا تابعا للبعثة في معسكر نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج في لونغي.

١٣ - وفي ٤ كانون الثاني/يناير، قررت الحكومة نقل جميع المقاتلين التابعين للمجلس الثوري للقوات المسلحة إلى الثكنات التي تولى عنها فريق المراقبين العسكريين للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، الموجودة عند الميل ٩١. وقد وضع هذا الاقتراح بالتعاون مع قائد المجلس الثوري للقوات المسلحة، السيد جوني بول كوروما بهدف تحسين السيطرة على عناصر المجلس الثوري للقوات المسلحة في فريتاون وأوكرا هيلز لنقلها إلى موقع مركزي يجري فرزهم فيه لأغراض إلحاقهم بالخدمة في جيش سيراليون الذي سيعاد تشكيله، وإذا لم يكونوا مؤهلين لذلك، فسيجري تسجيلهم في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج. وسيكون معسكر الميل ٩١ أيضا بمثابة مرفق تدريب لأولئك الذين قبلوا من جديد في الخدمة العسكرية. وتجري حاليا الإعدادات لتنفيذ ذلك المقترح.

١٤ - وفي ٢٢ كانون الأول/ديسمبر، أعلن البنك الدولي تقديم مساهمة بمبلغ ٢٥ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة لأغراض مشروع إعادة الإدماج في المجتمع وإعادة التأهيل في سيراليون. والهدف من هذا المشروع هو المساعدة في إعادة إدماج المقاتلين السابقين في المجتمع وإعادة بناء الهياكل الأساسية الاجتماعية والاقتصادية. وقد قرر البنك أيضا أن يكون له وجود في سيراليون.

وجود فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا

١٥ - في أثناء الفترة المشمولة بالتقرير، واصل فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا سحب قواته من مختلف المواقع في البلد، بما في ذلك لونغي وبورت لوكو ولونسار وماسيكا والميل ٩١ ومانو ودارو. ويحتفظ الفريق، الذي يبلغ قوام قواته في الوقت الحاضر نحو ٧٢٩ ٤ جنديا، بمواقع في فريتاون وروغبيري جانكشن، وزيمي ومانو جانكشن، وعدة مواقع أخرى.

١٦ - وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر، أجرت الأمانة العامة مناقشات في مقر الأمم المتحدة مع وفد نيجيري رفيع المستوى بشأن ضم الوحدات النيجيرية إلى البعثة وبشأن طرق سحب القوات النيجيرية من قوات الفريق. وقد أسفرت هذه المناقشات عن التوصل إلى تفاهم بأن تعمل نيجيريا والأمم المتحدة بشكل وثيق معا لتجنب حدوث أي فجوة أمنية في سيراليون، وأن تقوم نيجيريا والأمانة العامة بتنسيق نقل القوات إلى سيراليون وإعادتها إلى أوطانها منها وأن تناقش أيضا، في الوقت المناسب، مشاركة نيجيريا في بعثة الأمم المتحدة الموسعة في سيراليون.

نشر البعثة

١٧ - وفي ٧ كانون الأول/ ديسمبر، تولى قائد القوة، الميجور جنرال فيجيه كومار جيتلي قيادة العنصر العسكري للبعثة. ويبلغ القوام العسكري في الوقت الحاضر ٨١٩ ٤ جنديا (انظر المرفق)، حيث تم حتى الآن نشر خمس كتائب في سيراليون من الكتائب الست المأذون بها. والبعثة في الوقت الحاضر منتشرة في شبه جزيرة فريتاون، وفي مطار لونغي والمنطقة المحيطة به، وفي بورت لوكو ولونسار وماسيكا وماكيني وماغبوراك وكينما ودارو.

حقوق الإنسان

١٨ - تحسنت إلى حد ما حالة حقوق الإنسان في سيراليون خلال الأسبوع الأخير من كانون الثاني/يناير، على الرغم من استمرار شن هجمات متقطعة على المدنيين في منطقة بورت لوكو. وشملت الكمائن التي نفذت ضد القرى والمسافرين المدنيين في المنطقة أعمال النهب والاغتصاب والاختطاف وفي بعض الحالات الإعدام من دون محاكمة. إلا أنه، بعد تسيير دوريات للبعثة على الطريق بين لونغي وبورت لوكو، انخفض عدد الحوادث المبلغ عنها في هذه المناطق.

١٩ - ولم تحدث خلال الفترة المشمولة بالتقرير أي عملية إفراج عن مخطوفين تستحق الذكر على الرغم من الجهود التي تبذلها اللجنة المعنية بالإفراج عن الأسرى وغير المقاتلين والتي ترأسها البعثة. وفي ٢٢ كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٩، أصدرت اللجنة بيانا صحفيا وجه الانتباه نحو عدم إحراز تقدم في هذا المجال وناشدت قيادة الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة العمل على الإفراج عن جميع الأشخاص المخطوفين دون إبطاء.

٢٠ - وفي ٢٩ كانون الأول/ ديسمبر، قدمت البعثة إلى الحكومة، نيابة عن مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، مشروع النظام الأساسي للجنة الحقيقة والمصالحة، وهو نظام وضعه خبراء مستقلون بدعم من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان. وتقوم الحكومة حاليا باستعراض نص هذا النظام بغية إنشاء اللجنة على وجه السرعة. وتقدم الأمم المتحدة أيضا مساعدة تقنية إلى حكومة سيراليون في مجال إنشاء لجنة مستقلة لحقوق الإنسان، على نحو ما هو منصوص عليه في اتفاق لومي. ويجري حاليا إعداد مشروع لنظام أساسي بهذا الصدد وسيقدم إلى الحكومة في أواخر كانون الثاني/يناير.

الجوانب الإنسانية

٢١ - نتيجة للحصاد الجيد، تحسنت الحالة الإنسانية إلى حد ما في بعض الأجزاء من البلد، ولكنها ما زالت سيئة في الإقليم الشمالي، حيث لم يتلق ٢,٦ مليون مدني مساعدة غوثية كافية لمدة شهور أو في بعض الحالات لمدة سنوات. واضطرت الوكالات الإنسانية في المناطق التي تسيطر عليها الجبهة المتحدة الثورية والمجلس الثوري للقوات المسلحة أن تحد من عملياتها بعد أن احتجز مقاتلو الجبهة المتحدة الثورية اثنين من العاملين في مجال المساعدة الإنسانية في كايلاهون في أوائل شهر كانون الأول/ ديسمبر. وعلى الرغم من أنهم أفرجوا عنهما دون أن يصيبهما أذى، أدى الاختطاف إلى تعليق الخدمات الطبية في المنطقة وأخر مرة أخرى الانتشار في أجزاء أخرى من البلد.

٢٢ - غير أن البرامج الإنسانية حققت تقدماً طيباً في المناطق التي تمكنت الوكالات من الوصول إليها. وبذلت من جديد جهود لتوزيع الأغذية في مدينتي بورت لوكو وكابالا رداً على الطوارئ الإنسانية الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، أعادت الحكومة والمجموعات المتمردة السابقة في ٣٠ كانون الأول/ ديسمبر فتح الطرق في الإقليم الشرقي التي كانت مقطوعة منذ سنوات، مما سمح بربط المدن الرئيسية كينياما وكويدو وكونو وكايلاهون فيما بينها.

ثالثاً - ولاية بعثة الأمم المتحدة الموسعة في سيراليون ومفهوم عملياتها

٢٣ - كما ذكرت في تقاريري السابقة المقدمة إلى مجلس الأمن، فإن إحلال الأمن والمحافظة عليه في البلد يعتبران شرطين أساسيين لنجاح عملية السلام في سيراليون. فالأمن لا غنى عنه لتنفيذ برنامج نزع السلاح وتسريح المقاتلين السابقين تنفيذاً ناجحاً، وهذا يسمح بإزالة أي تهديد موجه لاستقرار البلد، ويسهل في الوقت نفسه عودة الظروف الطبيعية للحياة الاقتصادية والاجتماعية في سيراليون. والأمن ضروري أيضاً لتنفيذ الأحكام السياسية والأحكام المتصلة بحقوق الإنسان الواردة في اتفاق لومي ولضمان توفير المساعدة الإنسانية في كل أنحاء البلد.

٢٤ - وتم اعتبار القوام المأذون به في الوقت الحاضر لبعثة الأمم المتحدة في سيراليون والبالغ ٦ ٠٠٠ فرد من الأفراد العسكريين كافياً للمساعدة في برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وتأمين قدر مقبول من الأمن في البلد على أن يصاحب ذلك وجود قوي لفريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا في سيراليون. وفي الوقت الراهن، لا يستطيع جيش سيراليون الذي يحتاج إلى إعادة تشكيل وتدريب وتزويد بالأسلحة المساهمة بطريقة كافية في إحلال الأمن الوطني. وإذ قرر الآن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا إعادة قواته إلى وطنها، يبدو أنه ليس هناك بديل من جعل بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بعثة موسعة من أجل استمرار عمليات السلام في سيراليون.

٢٥ - ومع ذلك، من الواضح أن الأمم المتحدة لن تستطيع أن يكون لها وجود عسكري رئيسي في سيراليون لفترة طويلة. ولهذا يتعين على حكومة سيراليون وشركائها الثنائيين أن يضعوا، على سبيل الأولوية، آلية تتسم بالمصداقية بالإضافة إلى كونها موثوقة لتوفير الأمن الوطني ومن ثم التقليل من اعتمادها على المساعدة الخارجية. غير أن إعادة تشكيل وتدريب القوات المسلحة لسيراليون في الوقت الراهن، كما هو منصوص عليه في اتفاق لومي، فضلا عن تدريب الشرطة، سيحتاج إلى دعم كبير من المجتمع الدولي. وأناشد مجتمع المانحين أن يقدم التبرعات اللازمة لتحقيق هذه الغاية.

الولاية

٢٦ - في رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر (S/1999/1285) اقترحت توسيع ولاية بعثة الأمم المتحدة في سيراليون لتمكينها من القيام بالمهام التي يقوم بها الآن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ولا سيما في توفير الأمن لمطار لونغي، وللمنشآت الرئيسية، والمباني والمؤسسات الحكومية في فريتاون وحولها. غير أنه ينبغي التأكيد على أن هذه المهام لن تغير بصورة أساسية طبيعة ولاية بعثة الأمم المتحدة، التي تستند إلى المادة السادسة عشرة من اتفاق لومي والتي تشترط أن تكون البعثة قوة حفظ سلام محايدة، انظر مرفق الوثيقة S/1999/777. ومن الواضح أن التركيز الرئيسي لأنشطة البعثة في سيراليون سيظل منصبا، عملا بقرار مجلس الأمن ١٢٧٠ (١٩٩٩)، على التعاون مع الحكومة والأطراف الأخرى في تنفيذ اتفاق لومي ومساعدة الحكومة على تنفيذ خطة نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم.

٢٧ - وبالإضافة إلى المهام الحاسمة المذكورة أعلاه، سيتعين على بعثة الأمم المتحدة في سيراليون أن تكون قادرة على القيام بمهام أخرى يقوم بها في الوقت الراهن فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وتشمل هذه المهام حراسة الأسلحة والذخائر التي تم سحبها أثناء عملية نزع السلاح والمساعدة على تدميرها، فضلا عن مساعدة الحكومة، في حدود ولاية البعثة، على استعادة الأسلحة غير المشروعة، وهي مهمة ستظل بصفة أساسية مسؤولية وطنية. وستساهم القوة الموسعة أيضا على تأمين حرية الحركة للناس والبضائع وتقديم المساعدة الإنسانية على الطرق الرئيسية، وأداء المهام الأخرى المذكورة أدناه. ومن المَسْكَم به، أن بعثة الأمم المتحدة في سيراليون، وفقا لولايتها الحالية الواردة في القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، ستواصل، في حدود قدرتها وفي مناطق انتشارها، توفير الحماية إلى المدنيين الذين على وشك أن يهددهم العنف، على أن توضع في الاعتبار مسؤوليات الحكومة.

مفهوم العمليات

٢٨ - ينتظر من بعثة الأمم المتحدة في سيراليون بصفة أساسية أن تواصل تأدية مهامها بالتعاون مع الأطراف. غير أنه إذا أريد تحقيق أهداف اتفاق لومي، فمن الأهمية بمكان أن تكون البعثة، من خلال وجودها العسكري وقدرتها العسكرية ووضعها العسكري، قادرة على ردع محاولات تغيير مسار عملية السلام في سيراليون. وبالإضافة إلى ولاية البعثة الحالية، بموجب القرار ١٢٧٠ (١٩٩٩)، يتضمن مفهوم عمليات البعثة المقترح العناصر التالية:

(أ) توفير وجود قوي عند مواقع رئيسية وعند المباني الحكومية، لا سيما في فريتاون، ومفترقات الطرق الهامة والمطارات الرئيسية بما في ذلك مطار لونغفي؛

(ب) توفير الأمن الإضافي في مواقع نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج؛ وحراسة الأسلحة والذخائر التي تم جمعها من المقاتلين السابقين وتدميرها؛

(ج) القيام بدوريات متنقلة كثيرة، لا سيما في كل أنحاء فريتاون وحول المواقع الثابتة للبعثة في كل أنحاء البلد؛

(د) القيام بدوريات متكررة وتوفير مرافقة مسلحة إذا دعت الحاجة إلى ذلك على الطرق الهامة لضمان حرية حركة السكان والبضائع وتقديم المساعدة الإنسانية على الطرق الرئيسية؛

(هـ) تأكيد التزام الأمم المتحدة بعملية السلام، عند الضرورة، وذلك من خلال انتشار عناصر الرد السريع التابعة للبعثة؛

(و) المحافظة على احتياطات كافية لضمان المرونة والقدرة الكافية على الرد؛ وتعزيز مواقع البعثة ودورياتها بحسب الاقتضاء؛

(ز) مواصلة التنسيق الوثيق مع سلطات إنفاذ القانون في سيراليون أثناء تأدية مسؤولياتها.

٢٩ - وبعد أن قامت بعثة الأمم المتحدة بتقييم شامل لحالة الأمن في كل أنحاء البلد، تبين أن هناك ضرورة لوجود قوة كبيرة للأمم المتحدة تتسم بالمصداقية من الناحية العسكرية لتحقيق هذه الأهداف، وكانت معظم هذه الأهداف جزءاً أصلياً من ولاية فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وعليه، ستحتاج قوة الأمم المتحدة الموسعة إلى ١٠٠ ١١ فرد عسكري، بمن فيهم ٢٦٠ مراقبا عسكريا، و١٢ كتيبة مشاة، وموظفون لمقر القوة والمقار القطاعية، وفرقتان من فرق الهندسة العسكرية، وعدد كاف من العاملين الطبيين والمرافق الطبية، ووحدات للاتصالات والنقل، وطائرة عمودية وعنصر طيران، وعناصر دعم عسكري أخرى. وينتظر أن تتمتع معظم الكتائب إلى حد كبير باكتفاء ذاتي، على أن يتم تقديم الدعم السوقي الإضافي من متعهدين مدنيين. وأصبح هذا الترتيب ضرورياً بما أنه لم تنجح الجهود الهائلة التي تم بذلها لإيجاد دولة عضو مستعدة للمساهمة بوحدة دعم سوقي عسكري.

٣٠ - وإن زيادة عدد كتائب المشاة من ست كتائب إلى اثنتي عشرة كتيبة سيحتم إيجاد تشكيلات قيادة وسيطرة قطاعية، مما سيتطلب حوالي ٢٠٠ فرد عسكري لكل منها. وستقوم الفرق الهندسية اللازمة بعمليات إزالة الألغام وإصلاح الطرق الأساسية والجسور والمعسكرات. كما سيتم تزويد كتائب المشاة بالمعدات اللازمة للرؤية الليلية وأجهزة الاتصالات.

٣١ - وستنشر هذه القوة في أربع قطاعات يضم كل منها مراكز كبيرة للتجمعات السكانية وأنشطة لنزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم في المجتمع، فضلا عن خطوط حيوية للاتصالات. وستمثل هذه القطاعات الأربع في كل من شبه جزيرة فريتاون (ثلاث كتائب إضافة إلى عناصر الدعم)، ومنطقة لونغي/بورت لوكو (ثلاث كتائب) ومنطقة ماكينني/ماغبوراك (ثلاث كتائب). وسيعهد بخاصة إلى كل كتيبة بمهمة حماية مواقع نزع أسلحة المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم ومواقع تخزين الأسلحة، وحراسة خطوط الاتصالات الموجودة في منطقة عملياتها.

٣٢ - وسيعاد النظر بصورة دورية في القوام الإجمالي للبعثة الموسعة، وذلك في ضوء الأوضاع الميدانية والتقدم المحرز في عملية السلم، ولا سيما في برنامج نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم، وسيعاد النظر أيضا في تشكيل القوات المسلحة لسيراليون. وحالما تتحسن الحالة الأمنية في عموم البلد، سأسارع بتقديم توصية إلى مجلس الأمن بتخفيض القوة.

٣٣ - وعلى نحو ما ورد ذكره في رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر، ستتطلب المهام الجديدة للبعثة قواعد اشتباك شديدة تسري على مجمل الوحدات التابعة لقوة الأمم المتحدة. وتعتبر قواعد الاشتباك التي وضعت على أساس الولاية الحالية للبعثة صارمة بالقدر الكافي الذي يتناسب مع الأوضاع القائمة حاليا. ومع ذلك، فإن البعثة ستبقي هذه القواعد قيد نظرها المتواصل وستقترح إدخال تعديل عليها عند اللزوم.

٣٤ - وسيتمتع استقدام القوات اللازمة بالتوازي مع انسحاب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا مما سيتطلب التنسيق على نحو وثيق مع قيادة هذا الفريق. وسيتمتع نقل أي كتائب إضافية إلى مواقعها عن طريق الجو.

الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام

٣٥ - نظرا لأن حرب الألغام كانت إحدى الوسائل التي استخدمت في مناطق معينة من سيراليون أثناء الصراع، فإنه يتعين أن يتوفر عنصر في البعثة يعنى بالأنشطة المتعلقة بإزالة هذه الألغام. فبالإضافة إلى الأفرقة التي ستنشر في الكتائب لسد احتياجاتها التشغيلية المتعلقة بإزالة الألغام والتخلص من الذخائر الخاملة، سيتعين أن ينشأ في البعثة مكتب للأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام. وسيكون هذا المكتب أيضا بمثابة مركز لتنسيق هذه الأنشطة بما فيها الأنشطة التي ستضطلع بها المنظمات غير الحكومية والوكالات الإنسانية العاملة في البلد. وفي هذا الصدد، سيركز المكتب بخاصة على تدريب أفراد البعثة للتعرف على الألغام والذخائر الخاملة. وأخيرا، وعندما تنتهي عملية تقييم الحالة، سيساهم هذا المكتب في وضع استراتيجية لتلبية كل ما قد يحتاج إليه البلد في مجال الأنشطة المتعلقة بإزالة الألغام والذخائر الخاملة، في المدى القصير والمتوسط والطويل.

الشرطة المدنية

٣٦ - يلزم توفير ما يصل مجموعه إلى ٦٠ من مستشاري الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة الذين سيتولون، بالتعاون الوثيق مع سائر الجهود الدولية، تقديم المشورة والمساعدة إلى حكومة سيراليون وضباط شرطتها المحلية، بشأن إعادة تشكيل قوة الشرطة في سيراليون وتدريب أفرادها. وسيتم نشر هؤلاء المستشارين في مواقع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم وفي مراكز التجمعات السكانية ليقدموا المشورة بشأن حفظ القانون والنظام. وقد بات لزاما إحداث هذه الزيادة في القوام السابق للبعثة من أفراد الشرطة المدنية التابعين للأمم المتحدة الذي يعد ستة مستشارين، لأن السلطات المسؤولة عن إنفاذ القوانين في سيراليون ستحتاج إلى تكثيف وجودها وأنشطتها في الريف، وفي مواقع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم لسد الفراغ الكبير الذي سيحصل في مجالي حفظ القانون والنظام بعد أن ينسحب فريق المراقبين العسكريين التابع للجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا.

٣٧ - ومثلما ورد ذكره أعلاه، فإن حفظ القانون والنظام في معسكرات نزع أسلحة المحاربين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم مسألة تثير قلقا بالغاً. وتتمثل خير طريقة لمعالجة هذه المشكلة، فيما يبدو، في الوقاية التي تشمل تحسين السياسة الإعلامية والالتزام السياسي فيما بين قادة المتمردين والحكومة وبذل جهود كيما تقصّر قدر الإمكان الفترة التي يقضيها المقاتلون السابقون داخل مراكز تجميعهم ويحقق الإنعاش في عموم البلد. غير أن المشاكل المتعلقة بحفظ القانون والنظام، حصلت بالفعل ومن المتوقع أن تحصل بعد أن يتم تجميع أعداد كبيرة من المقاتلين السابقين. وإذا لم تعالج هذه المشاكل على النحو السليم، فإنها قد تقلص من فرص نجاح عملية السلم. ولذا، ينبغي للبعثة أن تكون مستعدة لكي تساعد الحكومة، إذا لزم الأمر، في جهودها لحفظ القانون والنظام داخل مواقع نزع سلاح المقاتلين السابقين وتسريحهم وإعادة إدماجهم. وفي هذا الصدد، يتعين على الحكومة أن تسارع في أقرب وقت بإثبات وجود لها داخل هذه المواقع يكون ذا مصداقية لإنفاذ القانون. ونظرا للنقص الحالي في عدد أفراد الشرطة المدربين تدريباً كافياً، وفي المعدات، أشجع بقوة المانحين على أن يقدموا المساعدة اللازمة للحكومة.

العنصر المدني

٣٨ - مفهوم عمليات الأفراد التابعين للعنصر المدني في البعثة وتكوينهم سيظل أساساً على حاله طبقاً لما ورد في هذا الشأن في تقرير المؤرخ ٣٠ تموز/يوليه ١٩٩٩ المقدم إلى مجلس الأمن (S/1999/836). غير أنني أعتزم أن أنشئ في كل مقر من مقار قيادة القطاعات الأربع مكتبا إضافيا للشؤون المدنية للأمم المتحدة يضم كل واحد منها ثلاثة من موظفي الشؤون المدنية وذلك لمساعدة الحكومة على بسط سلطتها في المناطق الريفية.

٣٩ - ولدعم فعالية عمل البعثة الموسعة، سيكون من الأهمية بمكان إتاحة قدر إضافي من الدعم في مجال الإدارة والسوقيات. ويتطلب هذا الأمر إحداث زيادة مناسبة في عدد الموظفين الإداريين والفنيين وتوفير الموارد اللازمة لذلك. وستعرض قريبا على مجلس الأمن، في إضافة لهذا التقرير، تقديرات تكاليف توسيع البعثة المقترح إجراؤه.

رابعاً - الملاحظات

٤٠ - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، ظلت الحالة في سيراليون صعبة وكان التقدم المحرز في تنفيذ اتفاق لومي بطيئاً جداً. بيد أن التوتر السائد في بعض المناطق قل نوعاً ما بعد أن نشر مؤخراً أفراد من البعثة في المناطق الريفية.

٤١ - والواضح أن السلم الذي تم إحلاله، لا يزال هشاً بالرغم من التقدم المحرز. فالتوتر وانعدام الثقة بين الطرفين لا يزالان قائمين في حين لم يحقق من عملية نزع الأسلحة سوى تقدم ضئيل. ثم إنه لا تزال هناك من بين بعض الجماعات المسلحة عناصر غير منضبطة لا تزال تهاجم وتسلب وتغتصب المدنيين في أجزاء من البلد في حين يمنع العاملون في مجال المساعدة الإنسانية من الوصول إلى قطاعات كبيرة من السكان.

٤٢ - وليس ثمة ما يبرر عدم الامتثال لاتفاق لومي أو التأخر في تنفيذ هذا الاتفاق أو ما يبرر انتهاكات حقوق الإنسان أو عدم السماح بوصول المساعدة الإنسانية إلى المحتاجين إليها. ولذا، أدعو جميع الأحزاب السياسية وقادتها أن يحثوا أتباعهم على التصرف بمسؤولية لتمكين شعب سيراليون من العيش حياة عادية.

٤٣ - وفي رسالتي المؤرخة ٢٣ كانون الأول/ ديسمبر الموجهة إلى رئيس مجلس الأمن (S/1999/1285) أبلغت مجلس الأمن بأنه على إثر القرار الذي اتخذته نيجيريا بسحب قواتها من سيراليون، لن يكون فريق المراقبين العسكريين قادراً على الاستمرار في أداء وظائفه الحيوية المتمثلة في توفير الأمن، وبخاصة في فريتاون وفي المطار الدولي في لونغفي وحماية حكومة سيراليون.

٤٤ - ولتمكين بعثة الأمم المتحدة في سيراليون من الاضطلاع بالمهام الكثيرة التي يضطلع بها الآن فريق المراقبين العسكريين، أوصيت بأن يأذن مجلس الأمن في أسرع وقت ممكن بتوسيع نطاق بعثة الأمم المتحدة في سيراليون وتوسيع نطاق ولايتها على النحو الوارد في الفقرات ٢٣ إلى ٢٨ من هذا التقرير. ولا مناص من توسيع نطاق البعثة على وجه السرعة للمحافظة على الأوضاع الأمنية اللازمة لتنفيذ اتفاق لومي، ولا سيما برنامج نزع السلاح والتسريح وإعادة الإدماج، وبسط إدارة الدولة في شتى أنحاء المحافظات فضلاً عن إجراء الانتخابات في سيراليون في الوقت المناسب.

٤٥ - ومن الجلي، أنه بعد مرور أكثر من ثماني سنوات على هذا الصراع الوحشي، سيلزم وقت من أجل بناء الطمأنينة والثقة كما سيتطلب الأمر تنسيق جهود جميع الأطراف في سيراليون، فضلاً عن المجتمع الدولي. على أن المسؤولية عن نجاح عملية السلام تقع في خاتمة المطاف على شعب وقادة سيراليون. ولذا فمن الأمور الحاسمة أن تضطلع حكومة سيراليون بدور قيادي في إعداد خطة شاملة لإعادة تنظيم شرطة

سيراليون وقواتها المسلحة، ليتسنى لها حماية الاستقرار والأمن في البلد بصورة كاملة عندما تبدأ البعثة في الانسحاب عقب إجراء الانتخابات في العام المقبل.

٤٦ - وأود أن أعرب عن تقديري لممثلي الخاص السيد أدينجي، ولقائد القوة اللواء جيتلي، ولجميع الأفراد العسكريين والموظفين المدنيين في البعثة لالتزامهم الثابت وجهودهم المتفانية من أجل دعم عملية السلام وسط ظروف صعبة.

المرفق

بعثة الأمم المتحدة في سيراليون: المساهمات في

١٠ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠

المجموع	القوات	ضباط الأركان	المراقبون العسكريون	البلد
١٤			١٤	الاتحاد الروسي
١٠			١٠	إندونيسيا
٥			٥	الأردن
١١			١١	أوروغواي
١٠			١٠	باكستان
١٢			١٢	بنغلاديش
٤			٤	بوليفيا
٥			٥	تايلند
١٢			١٢	جمهورية تنزانيا المتحدة
٥			٥	الجمهورية التشيكية
٢			٢	الدانمرك
١٠			١٠	زامبيا
٢			٢	سلوفاكيا
٣			٣	السويد
٦			٦	الصين
٤			٤	غامبيا
٧٨٠	٧٧٦	٣	١	غانا
٣			٣	فرنسا
٢			٢	قيرغيزستان
١٠			١٠	كرواتيا
٥			٥	كندا
٨٤٣	٨٢١	١١	١١	كينيا
١٠			١٠	ماليزيا
١٠			١٠	مصر
٢٢			٢٢	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية
٥			٥	النرويج
٦			٦	نيبال
١ ٥٦٤	١ ٥٥٢	٨	٤	نيجيريا
٢			٢	نيوزيلندا
١ ٤٤٢	١ ٤١٣	١٥	١٤	الهند
٨١٩ (أ)	٤ ٥٦٢	٣٧	٢٢٠	المجموع

(أ) بالإضافة إلى ٤ من مراقبي الشرطة المدنية من ناميبيا (كبير مراقبي الشرطة المدنية)، ومن غانا وكينيا

والنرويج.

— — — — —